



Distr.
GENERAL

A/32/97
2 June 1977
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

UN LIBRARY

JUN 3 1977

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٣٧ من القائمة الأولى*

عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال
القوة في العلاقات الدولية

رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧ والموجهة من السيد
أ. إ. غورينوفتش، وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، بخصوص مسألة
عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوى في العلاقات الدولية.
وأكون شاكراً لو تكرمتم بتعظيم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
تندرج تحت البند ٣٧ من القائمة الأولى.

ل. د. دلفوشيتس
الممثل الدائم لجمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية لدى
الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧ وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بخصوص مسألة عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة أيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنه شأن الأغلبية العظمى للسوفود الأخرى ، الاقتراح المتعلق باعتماد وعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية تأييدا نشطا (A/31/243) . وقد أقام تأييده على أساس مهمة الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق والمتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وعلى أهمية وحسن زيادة تعزيز مبدأ عدم استعمال القوة المعلن في الميثاق وضرورة هذه الزيادة وحلول وقتها . والآن تطرح مسألة ضرورة القيام ، عملا بقرار الجمعية العامة ٩ / ٣١ ، بتحويل مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها إلى قانون فعال للحياة الدولية تعمل به جميع الدول والحكومات .

ومن المعلوم أنه رغم ورود مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في ميثاق الأمم المتحدة وفي عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى ، الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، بعبارة عامة ، فقد حدثت في العالم منازعات واصطدامات مسلحة عديدة بين الدول خلال فترة ما بعد الحرب - وهذا بشكل حالة تقتضي بالحاج أن تبذل جميع الدول من جديد جهودا فسي سبيل تطبيق ذلك المبدأ على ممارسة العلاقات الدولية تطبيقا دقيقا .

وقد خلق التقدم المحرز في تطور العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة ونجاح سياسة الانفراج ظروفا سليمة لبحث وحل مسألة عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وأن وجود معاهدة كهذه من شأنه أن يتيح زيادة تعزيز مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وأن يخلق امكانيات جديدة للدول لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، حتى نزع السلاح العام الكامل ، وأن يخلق حالة دولية جديدة من السلم الدائم والمضمون .

وليس مشروع المعاهدة السوفياتي مجرد تأكيد لمبدأ عدم استعمال القوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ؛ أنه يطور ذلك المبدأ ويحدده ، معززا إياه بإدخال عدد من الالتزامات المحددة الإضافية للدول الأطراف في المعاهدة .

وأن مشروع المعاهدة ، أنه يعكس حقيقة العالم المعاصر والتغيرات التي حدثت في العالم منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، ويعكس كذلك وقبل كل شيء ظهور الأسلحة النووية ونموها إلى مجموعة هائلة من أنواع ونظم الأسلحة المعاصرة ، ليتضمن في المادة الأولى منه الالتزام بالامتناع عن

"استعمال القوات المسلحة مع استخدام أية أنواع من الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية أو أية أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل " وعدم " التهديد بهذا الاستعمال " . فالمادة الأولى اذن تقدم تعبيراً عملياً لنطاق ذلك الالتزام اذ تقول بالنص " برا أو بحرا أو في الجو أو فـي الفضاء الخارجي " . وسعياً الى عدم ترك أية شفرات في أحكام المعاهدة ، فان الفقرة ٣ من المادة الأولى تنص على انه " لا يجوز التذرع بأي اعتبار لتبرير اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها انتهاكاً للالتزامات التي يضطلع بها بموجب هذه المعاهدة " . والمادة الثانية من مشروع المعاهدة تنظم مبدأ التسوية السلمية للمنازعات وتطوره . وان مشروع المعاهدة ، اذ يذكر الوسائل السلمية لتسوية المنازعات التي يمكن للدول الأطراف ان تختارها بنفسها ، يتضمن أيضاً التزام الدول الأطراف " بالامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد تؤدي الى تفاقم الحالة الى درجة تعرض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر ، ومن ثم تجعل التسوية السلمية للنزاع أمراً أكثر صعوبة " .

وفي الوقت نفسه ، تحتفظ كل حكومة ، وفقاً للمادة الثالثة ، بالحق في الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعي المنصوص عليه في المادة (١٥) من ميثاق الأمم المتحدة . وليس في مشروع المعاهدة ما يعرض للخطر حق كل دولة في صد العدوان وازالة آثاره أو حق الشعوب المستعمرة والتابعة في النضال من أجل تحقيق تحررها الاجتماعي والوطني بأية وسيلة متاحة لها .

وتمشياً كما ملام مع تعريف العدوان الذي وضعته الأمم المتحدة ، فان مشروع المعاهدة السوفياتية يحرم العدوان . ومثل هذا التحريم للعدوان يعني أن مراعاة هذا التحريم ستؤدي الى تجنب الحاجة الى استعمال القوة لصد العدوان ، كذلك ستقرر ضمانات يعول عليها لتحقيق أمن جميع الدول ، كبيرها وصغيرها .

وتعتبر المادة الرابعة من مشروع المعاهدة هامة ومناسبة بوجه خاص من حيث انها تربط مشكلة زيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة بالالتزام الدول بـ " بذل قصارى جهدها لتنفيذ تدابير فعالة لتقليل خطر المواجهة العسكرية ولنزع السلاح ، مما من شأنه أن يشكل خطوات نحو تحقيق الهدف النهائي ، وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية دقيقة وفعالة " .

والطابع العام الشامل لمشروع المعاهدة يؤكد من جديد في المواد : من الخامسة الى السابعة ، التي تقر الأجل غير المحدود للمعاهدة ، وتحدد اجراءات التوقيع والتصديق وما يقع على أطرافها من واجب اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لضمان امتثال أحكام المعاهدة . ويمثل أحد الملامح الهامة لمشروع المعاهدة في انها تكون نافذة بالنسبة للأطراف فيها لدى ايداع وثائق التصديق عليها لدى الأمين العام وانه بالتالي لن تكون هناك حاجة للانتظار حتى ينضم عدد معين من البلدان الى المعاهدة .

والمعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة ستؤدي دوراً هاماً في تقييد أولئك الذين لم يتخلوا عن نواياهم العدوانية . وسيتم تعزيز فعالية المعاهدة ومراعاتها مراعاة عامة بواسطة

الآلية الكاملة للأمم المتحدة ، التي تملك السلطات الضرورية لحل كل الخلافات بطرق سلمية ولا تخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو اعادة تهما الى نصابهما . وسيؤدي عقد المعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وكذلك تقيد الدول كافة ، على اتم وجهه ، بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة الى تعزيز هذه الآلية القائمة للأمم المتحدة .

ومن رأى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان مشروع المعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية الذي قدمه الاتحاد السوفياتي ، للنظر فيه ، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يتيح أساسا جيدا لوضع نص نهائي . وقد حظى الاقتراح السوفياتي لعقد مثل هذه المعاهدة بمساندة دولية واسعة وأيدته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وسيكون أمام الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة مهمة التركيز على التحقيق العملي للاقتراح الداعي الى عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة وعلى العمل الرامي الى التوصل الى اتفاق بشأن نص لمثل هذه المعاهدة يكون مقبولا مقبولا عاما .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لمقتنعة بأن عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة سيعد تدبيرا هاما نحو القضاء على التهديد بالحرب والعدوان ، وسيعزز ضمانات الأمن للدول كافة ، وسيؤدي الى مضاعفة عملية الانفراج في العلاقات الدولية وتحسين المناخ السياسي في العالم وارساء دعائم عالم خال من الحرب والعنف والعدوان ، عالم يتسم بالتعاون والتقدم .

أ . إي . غورنوفيتش

وزير خارجية

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
